كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

تعيين الحدود الدولية وتخطيطها

بحث لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام

إعداد

الباحث / محمد فرج حسون

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد أبو الوفا

أستاذ القانون الدولي كلية الحقوق – جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

" قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (٩٤) قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (٩٥) آَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا (٩٦) فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا (٩٧) قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا (٩٨) " سورة الكهف الآية (٩٤ – ٩٨).

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى: من أحيا بصالح دعائها متمنياً لها طول العمر.....

أمي الحبيبة

إلى: من أعانت ، وشجعت ، وصبرت ، وتحملت. خلال مسيرتي العلمية .....

زوجتي العزيزة

إلى: أبنائي الأعزاء فاطمة وعبد السلام .....

إلى: سندي وعوني في الحياة والتضحية في أسمى معانيها .....

إخوتي وأخواتي الأعزاء

الباحث

شكر وتقدير

يقول الله تعالى في حديثه القدسي.

" ما شكرتني إذا لم تشكر من أديت النعمة على يديه "

رواه البيهقي والطبراني عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم

ويقول الرسول الكريم،

"من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رواه النسائي والحاكم.

إلى أستاذي الفاضل العالم الجليل

الأستاذ الدكتور/ **أحمد أبو الوفا** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

الذي أخذ بيدي إلى طريق العلم، وعاملني بروح الوالد وتواضع العالم، ووضع قدمي على أول الطريق، وغمرني بقبض علمه، وكريم أخلاقه، وخصني بكل رعاية، وأمدني بتوجيهاته، وأعطاني من وقته وعلم وحلمه الكثير، مما كان له كبير الأثر في خروج هذا البحث في صورته هذه، فله مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور/ **محمد شوقي عبد العال** أستاذ القانون الدولي ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الذي تشرفني موافقته على مناقشة بحثي هذا.

وبخالص الشكر والتقدير والعرفان أخص الأستاذ الدكتور/ **أحمد فوزي عبد المنعم** أستاذ القانون الدولي العام كلية الحقوق جامعة بني سويف على تكرمه وتفضله قبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على البحث.

وبتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة أقول لهم جميعاً.

"جزاكم الله عني كل خير"

وخالص الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية بلدي الثاني التي احتضنتني وزملائي في صرح من صروحها العلمية لننهل من علم عمائها وعطاء أعلامها.

وفي النهاية الشكر كل الشكر لمن قدم لي يد العون والمساعدة، والشكر والتقدير لكل الزملاء ورفاق العلم متمنياً للجميع التوفيق.

المستخلص

هذا البحث بعنوان **(تعيين الحدود الدولية وتخطيطها)** ويتناول هذا البحث الموضوع بالتفصيل ضمن بابين رئيسيين مسبوقين بالفصل التهميدي الذي يتكلم عن ماهية الحدود الدولية من حيث التطور والمفهوم.

يتناول الباب الأول من هذه الدراسة تعيين الحدود في فصليين رئيسيين. الفصل الأول من الباب الأول يتناول بالدراسة المفهوم والمبادئ والطرق فضلاً عن العوامل التي قد تؤثر على تعيين الحدود. ويركز الفضل الثاني من الباب الأول على الآثار المترتبة على تعيين الحدود كوسيلة سواء من حيث الأصل أو المبادئ التي يمكن استخدامها في عملية التعيين، والتي قد تكون إثبات للحقوق المزعومة التي تتعلق بالحدود.

أما الباب الثاني من هذا البحث فيتناول بالدراسة تخطيط الحدود الدولية ضمن فصليين رئيسيين، الفصل الأول يتناول المفهوم والمبادئ والمراحل التي تمر بها عملية التخطيط، والفصل الثاني يتناول الآثار المترتبة على تخطيط الحدود الدولية، كإدارة الحدود الدولية وسلطات وهيئات إدارة الحدود، وكذلك مبدأ ثبات الحدود وشروطه وتطبيقاته، وكذلك مبدأ حسن الجوار باعتباره أثر من آثار تخطيط الحدود الدولية

المقدمة

تُعبِّر الحدود السياسية الدولية بصفة عامة عن النزعة الإقليمية وتعكس حاجة إنسانية، تتمثل في رغبة الإنسان وجنوحه للعيش في مكان محدد المعالم، معروف الحدود، ويمتلك الناس عموماً نزعات ملحة للعيش في مكان محدد، يقوي شعورهم بالأمن؛ مما يؤدي إلى استقلالية تصرفاتهم، ومن ثَمَّ فإنه من الصعب تصور المكان عموماً، والإقليم خصوصاً، بدون حدود خارجية.

فالحدود إذن، مصطلح متلازم مع الكيان السياسي المعاصر، المتمثل في الدولة المعاصرة.

ويُرجع معظم الباحثين نشأة الحدود السياسية بين الدول إلى تزايد عدد السكان وتطور التكنولوجيا ونهاية الاستعمار من مناطق العالم، والصراع على الثروات الطبيعية، وانتشار الحروب والصراعات.

ومن ناحية أخرى، فإن الحدود الدولية لم تنشأ في الدولة الحديثة من فراغ، وإنما أنشئت لتؤدي وظائف محددة لخدمة النمط السائد للوحدات السياسية من العالم، والوظيفة الأساسية للحدود السياسية هي بيان المدى الإقليمي الذي تمارس الدولة الحديثة ضمنه سيادتها وسلطاتها، من ناحية أخرى تعتبر إطاراً لحماية الدولة ومواطنيها من المخاطر الخارجية.

كما تعتبر الحدود مظهراً من مظاهر الاستقلال الوطني، وعلامة قوية على دور وأهمية الدولة القومية، ومصدراً من مصادر النزاعات الدولية والإقليمية، وتوضع الحدود نتيجة القوة المسلحة أو الاستعمار أو المفاوضات والقضاء والتحكيم.

فالحدود الدولية إذن هي الخطوط والنقاط التي تتشابك فيها الدول وتحتك بعضها ببعض وتتقابل فيها مصالحها وتتباين حولها إمكانياتها وقدرتها.

ونستنتج مما ذكر آنفًا أن الحدود هي المعيار والنطاق الذي يصوغ الشكل المكاني للوحدات والأقاليم السياسية، ويبين مجالها الذي تعمل حرة في إطاره، لا يحد من فعلها وتحركها إلا قوانينها الوطنية وارتباطاتها القانونية الدولية.

ويعد تعيين الحدود الدولية وتخطيطها من الموضوعات المعقدة والشائكة، باعتباره يرتبط بوجود الدولة ككيان سياسي، كما يرتبط بسيادة الدولة على إقليمها، فالحدود السياسية هي الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطاتها، كما أنها السياج الذي يضم كل ترابها الوطني، وعلى هذا الأساس فإن الحدود السياسية تُعيِّن وتُحدِّد الإقليم الوطني للدولة التي يحق لها قانوناً أن تقيم عليه سلطاتها المطلقة.

لذلك، ينبغي أن يكون الإقليم معيناً ومخططاً بحيث يكون واضح المعالم، وهذا ما يميز الدولة عن غيرها من الدول، والذي يفرق بين سيادة دولة وأخرى، ويعين النطاق الذي تمارس فيه كل دولة ما لها من اختصاصات وصلاحيات. وحدود إقليم الدولة ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط، ولكن لها أهميتها من نواحٍ عدة سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية، ولهذا تحرص جميع الدول على تعيين وتخطيط حدود أقاليمها، وتعمل على فرض احترام وسلامة تلك الحدود، وهذا ما يكفله القانون الدولي؛ إذ يعد تعيين الحدود الدولية وتخطيطها من أقدم موضوعات القانون الدولي، وقد لعب هذا الأخير دوراً مهمًّا في تسوية العديد من الخلافات المتعلقة بتعيين وتخطيط الحدود الدولية مقررًا الفصل في النزاع لصالح الطرف الذي يقدم الأدلة القانونية ذات القيمة الثبوتية الحاسمة والقاطعة، ولقد أصدر القضاء الدولي – كما سنبين– العديد من الأحكام والقرارات والفتاوى والأوامر التي صارت متعارفًا عليها في العمل الدولي وأصبحت مرجعاً أساسياً في تعيين وتخطيط الحدود الدولية بين الدول، لما يتمتع به القضاة والمُحكِّمون من ثقة قانونية عالية وكفاءة في الكشف عن المبادئ القانونية الحاكمة لتسوية ما يثار من خلافات عند تعيين وتخطيط الحدود الدولية.

لذا حرصت قواعد القانون الدولي العام، سواء أكانت اتفاقية أم عرفية، على إيجاد أو تقنين آليات قانونية محددة في هذا الإطار ومعروفة من قبل الدول، وعليها الاسترشاد بأحكامها عند تعيين وتخطيط الحدود فيما بينها، نظراً للدور المهم الذي تلعبه الحدود في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، فإما أن تكون أداة للتواصل والتشابك في كافة المجالات (الاعتماد المتبادل) وإما أن تكون أداة لخلق الأزمات بين الدول المتجاورة، وبناء على ذلك تعد مسألة تعيين وتخطيط الحدود الدولية من أعظم وأهم الدراسات القانونية والسياسية والجغرافية والاجتماعية.

ظهرت الحدود مع ظهور الدولة الحديثة في القرن السادس عشر، وكان الهدف من الاعتراف بها وتعيينها وتخطيطها هو بيان إقليم الدولة التي تمارس عليه سيادتها بحيث إن الإقليم هو أحد العناصر الأساسية لقيام الدولة إلى جانب الشعب والسيادة، ويشمل الإقليم البر والبحر والجو. ومع تطور الحياة الدولية ظهرت مبادئ وقواعد في القانون الدولي التقليدي جعلت للإقليم وحدوده مكانة خاصة نتيجة للاعتراف بالدول، وهذا ما نلاحظه في أول اتفاقية دونت مبادئ القانون الدولي التقليدي (اوترخت ١٧١٣) و(فيينا ١٨١٥) والعديد من الاتفاقيات التي أعطت حرمة لحدود الدولة ومنع التدخل أو اجتياز تلك الحدود، وكان الأمر هو ذاته فيما يخص حدود الدولة البحرية، حيث إن الدولة الساحلية كرست القواعد العرفية التي تحدد البحر الإقليمي بـ ١٢ ميلاً بحريًّا للدولة الساحلية، وهي ذات القواعد التي طورت بالتدوين وأنتجت فيما بعد قواعد أخرى خاصة بالإقليم البحري كالمناطق المجاورة والمناطق الاقتصادية الخالصة والجِرْف القارى بتبعية ولايته للدولة الساحلية تختلف من حالة إلى أخرى.

وفي زمن التنظيم الدولي الشامل من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة كانت مبادئ عدم التدخل واحترام السيادة الإقليمية والاختصاص الإقليمي .. إلخ، مبادئ وجدت قاعدتها الأساسية في فكرة الحدود الدولية.

نتيجة للتطورات الاجتماعية (الديمغرافية)، والاقتصادية والسياسية، التي شهدها العالم ويشهدها اليوم أصبحت الحدود من القضايا المهمة في القانون الدولي المعاصر التي تحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة والبحث. فالمصالح المتعارضة للدول أفرزت نزاعات بين الدول حول ادعاءات تتعلق بملكية الأقاليم، وتعيين وتخطيط الحدود فيما بينها، والكثير من الحروب والنزاعات المسلحة كانت بسبب النزاعات على تعيين وتخطيط الحدود بشكل عام، وعشرات الاتفاقيات الدولية والمعاهدات أنجزت لموضوع الإقليم والسيادة والحدود، وهناك تطورات وتحولات سياسية أخرى أثرت على الحدود والسيادة على الإقليم من زوايا عدة كالتقليل من شأنها في ظل الاتحادات الإقليمية، أو إعادة تعيينها وتخطيطها في ظل التفككات الإقليمية، أو تغيير طبيعة السيادة عليها في ظل التعاون الدولي المتعدد الأغراض.

وموضوع دراستنا في هذا البحث يتناول الأبعاد والإشكاليات التي شغلت قضية تعيين وتخطيط الحدود على النحو التالي:

إشكاليات الموضوع:

هذا البحث بعنوان " تعيين الحدود الدولية وتخطيطها " يطرح جملة من التساؤلات تشكل في مجملها إشكالية الموضوع. ومن القضايا التي يثيرها هذا البحث:

١- كيف تطورت فكرة الحدود الدولية من مناطق نفوذ وصراع إلى مفهوم قانوني سياسي يدور في فلك عناصر الدولة التقليدية.

٢- إن الحدود تتأثر عند تعيينها وتخطيطها بجملة من العوامل والمعطيات ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهل لذلك تأثير على المفهوم القانوني للحدود وأدواته الاتفاقية؟ وهل يمكن لتلك العوامل مع جملة من المتغيرات الدولية المعاصرة أن تؤثر على عملية التعيين والتخطيط فيما يخص الحدود الدولية ؟

كيف يتم تعيين الحدود وتخطيطها؟ وهل يوجد فرق بينهما؟ وما الأساليب المتبعة في الممارسة الدولية؟ وما الوسائل لذلك؟ الأمر يجب أن تتم مناقشته في مرحلتي التعيين والتخطيط.

هل هناك مبادئ مستقرة ومعترفٍ بها يمكن اللجوء إليها والاسترشاد بها بعد عملية التعيين (في مرحلة التخطيط)، وهل ثم آثار تترتب على ذلك التخطيط؟ وما ضمانات الثبات والاستقرار للحدود الدولية؟

موضوع يطرح عدد من المسائل ذات العلاقة بالقانون الدولي المعاصر.

أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع " تعيين الحدود الدولية وتخطيطها" أهميتان:

الأولى- أهمية علمية : حيث إن الدراسة تتركز على موضوع الحدود، وتدرس الموضوع من زاوية قانونية، فهي تتعرض لأدوات القانون الدولي وتُظهر مواطن الضعف والقوة في الموضوع، وتحاول دراسة الإشكالية المطروحة في ظل قانون دولي معاصر متجدد ومتغير. وربما تكون عوناً للدارسين والباحثين والمهتمين من ساسة وقانونيين.

الثانية- أهمية عملية: تتلخص هذه الأهمية في كون هذا البحث يشكل مرجعاً استرشادياً للقائمين على تعيين الحدود وتخطيطها، وكذلك للمشتغلين بالموضوع من قانونيين وسياسيين.

تحديد نطاق البحث :

هذا البحث بعنوان " تعيين الحدود وتخطيطها " ينصرف أساساً إلى دراسة الموضوع فيما يخص الحدود البرية دون البحرية أو المجال الجوي الإقليمي، وذلك لعدد من الأسباب العلمية وهي:

أولاً- لا يمكن لبحث علمي أن لا يحدد نطاق دراسته، فتحديد النطاق يجعل التركيز مباشرًا على الموضوع مما يعمقه أكثر مما لو كان تركيزاً أفقياً .

ثانيا- أن الحدود البرية هي الأساس في إيجاد النزاعات وربما تؤدى إلى الحروب بين الدول، فالتعرض لهذا الموضوع بالدراسة يخدم غرضاً معرفياً لهذه الرسالة هدفه تقليل تلك النزاعات وحلها بالطرق السلمية، فعدد الدول عموماً ذات المجال البحري قليل جداً بالمقارنة مع تلك الدول المغلقة ، ولا تثير النزاعات الحدودية البحرية كثيراً من المشاكل مثلما تثيره الحدود البرية.

منهجيةالبحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للواقع وإخضاعه لجملة من المعايير القانونية التي كشفت عنها الممارسة الدولية (الفقهية والقضائية ومحاكم التحكيم)، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي حيثما كان ذلك ملائماً.

طريقة تناول الموضوع : هذا البحث بعنوان " تعيين الحدود الدولية وتخطيطها " تم تناوله ضمن بابين رئيسين مسبوقين بفصل تمهيدي لا يتجزأ عن موضوع الرسالة.

في الفصل التمهيدي تمت متابعة ومعرفة التطور في مفهوم الحدود الدولية في العصور القديمة والحديثة، وما استتبع ذلك من تدوين تعريف الحدود الدولية وبيان أنواعها ومدى اختلافها عما يشابهها.

أما الباب الأول من هذه الدراسة فكان بعنوان "تعيين الحدود الدولية"؛ وفيه تم التعرض للمفهوم، والعوامل المؤثرة في التعيين، وكذلك الطرق التى يتم بها، وذلك الفصل الأول.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فقد تم تخصيصه للوسائل المستخدمة في تعيين الحدود الدولية.

الباب الثاني بعنوان " تخطيط الحدود الدولية" فتم تقسيمه إلى فصلين أيضاً.

في الفصل الأول تم التعرض لماهية التخطيط من حيث المفهوم والمبادئ الأساسية وكذلك المراحل التي يمر بها، أما الفصل الثاني من هذا الباب، فتم تخصيصه للآثار المترتبة على تخطيط الحدود الدولية، وفيه تم التعرض إلى إدارة الحدود، وثباتها ونهائيتها، ومبدأ حسن الجوار، من حيث المدلول والالتزامات الناشئة عنه.

الفصل التمهيدي

ماهية الحدود الدولية

الفصل التمهيدي

ماهية الحدود الدولية

تمهيد وتقسيم:

إن موضوعاً يتناول الحدود الدولية من الناحية القانونية يبدو قاصراً دون بيان سياقه التاريخي والسياسي، ومن خلال التتبع التاريخي لنشأة الحدود الدولية وتطورها إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية في نهاية العصور الوسطى وظهور الدولة الحديثة ككيان قانوني يشكل إقليم أحد أركانه الرئيسية في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، ومنذ ذلك الوقت، بدأت الدول تنظر في جدية في مباشرة سيادتها على نطاق إقليمها، الذي يشترط فيه أن يكون معيناً ومحدداً، ولأجل ذلك من المهم أن نتناول بإيجاز في هذا الفصل التمهيدي الذي هو جزء لا يتجزأ من هذا البحث، بعض المعطيات التاريخية والسياسية والتطورات التي صاحبت فكرة إنشاء وتعديل وإلغاء الحدود في العصور القديمة أو الحديثة؛ وذلك للوصول إلى مفهوم الحدود الدولية موضوع هذا البحث وتعريفها، وفقاً للمعنى اللغوي ووفقاً للمفهوم القانوني للحدود الدولية في قضايا محكمة العدل الدولية، وذلك في المبحث الأول، أما دراسة أنواع الحدود الدولية، والتمييز بين الحدود الدولية كمفهوم قانوني وسياسي وما قد يختلط بها من مفاهيم أخرى، فسيكون موضوعاً للمبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول

التطور التاريخي لمفهوم الحدود الدولية وتعريفها

إن فكرة الحدود الدولية بمدلولها الحالي كفاصل يفصل بين الدول المتجاورة وبموجبها تحدد سيادة كل دولة على حدة، لم تظهر مرة واحدة، بل مرت بعدة مراحل زمنية حتى اتخذ الحد الدولي مفهومه المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن الحدود الدولية ظاهرة حديثة من صنع الإنسان، ففي بداية التاريخ البشري لم تكن قد ظهرت الحاجة للحدود الدولية، ولكن مع تقدم البشرية وتجمع مجموعة من البشر وإقامته في منطقة جغرافية معينة، ظهرت الحاجة للحدود الدولية، والتي كانت في بدايتها للحماية من العدوان الخارجي وليس لتعيين مناطق النفوذ، ثم تطورت المجتمعات البشرية مع تطور الإنسان، وظهرت الحاجة إلى الحدود، للفصل بين مناطق النفوذ.

لذلك نتناول بالدراسة في هذا المبحث التطور التاريخي للحدود الدولية، وتعريفها، من خلال مطلبين متتاليين على النحو التالي:

المطلب الأول

التطور التاريخي لمفهوم الحدود الدولية

من خلال التتبع التاريخي لنشأة وتطور الحدود الدولية نلاحظ أن وجود الحد الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة لم يظهر في صورته الحالية إلا في نهاية العصور الوسطى وظهور الدولة الحديثة ككيان قانوني يشكل الإقليم أحد أركانه الرئيسية مع بداية العصر الحديث؛ أي في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.

وبذلك يمكن دراسة هذا المطلب من خلال ما يلى:

أولاً- الحدود الدولية في العصور القديمة:

إن العصور القديمة لم تعرف فكرة الحدود الدولية في شكلها الحالي، وذلك لظروف الحياة البدائية التي كانت تعيشها الجماعات والقبائل القديمة من عدم الاستقرار والترحال والتنقل الدائم بحثاً عن الرزق، فهي لم ترتبط بإقليم معين ولم تعرف حياة الاستقرار(١).

وفي مرحلة لاحقة تطور الإنسان وعرف الزراعة واستقر في مكان معين من الأرض، وتطورت الجماعات البشرية لتصبح شعوباً تتمتع بقدر كبير من الاستقرار في الأماكن التي توجد بها مقومات الحياة، وأصبح هناك نظام اجتماعي مستقر على جزء من الأرض، وبالتالي

---

(١) د / محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، الجزء الأول، دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٦٧ م، ص٤٧-٤٨.

ظهرت فكرة الملكية، وبناء على هذه الملكية نشأت بين القبائل والجماعات رابطة الإقامة المشتركة في المدن والحضارات [١].

وكانت القبائل والجماعات المتجاورة تعرف حدود المناطق الخاصة بها، والتي تمارس عليها أنشطتها المختلفة، واتخذت من الظواهر الطبيعية كالجبال والصحارى والبحار والأنهار والبحيرات والغابات التي يصعب اجتيازها حدوداً تفصل بينها، وكان ينشب النزاع والقتال بمجرد تعدي إحدى القبائل على المناطق الخاصة بقبيلة أخرى [٢].

ظهر مفهوم الحدود الدولية بالمعنى القانوني كخطوط تفصل بين إقليمي دولتين متجاورتين مع نشأة الدولة الحديثة في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر؛ حيث ظهرت فكرة الدولة ذات الطبيعة الإقليمية، وبدأ الإقليم يكتسب أهميته التي لم تعرف من قبل، وأصبح للدولة إقليم معين ومحدد النطاق، وبذلك تبلورت فكرة الحدود الثابتة بظهور الحواجز التي تفصل بين الجماعات المتجاورة، التي بدأت تستقر في مساحات معينة من الأرض تفصل بينها علامات ثابتة تتولى الطبيعة رسمها بشكل واضح لا يثير القصور في مدلولها ولا الشك في معناها، وقد اتصفت هذه الحدود بأوصاف الدوام والثبات والاستقرار والتي تهدف إلى حماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجي.

في السابق لم تكن هذه الحواجز أو الفواصل خطوطاً أو مناطق ضيقة كما هو موجود في الوقت الحالي، وإنما كانت عبارة عن مناطق واسعة المساحة تتبع في مداها ظواهر الطبيعة السالف ذكرها[٣]، وهذا ما كان سائداً في العصور القديمة؛ ففي المدن اليونانية القديمة وكذلك عند الرومان تم وضع حدود تتماشى مع الظواهر الطبيعية تحت ضغط الغزوات الخارجية، مثل نهر الراين ونهر الدانوب، التي أمنت الإمبراطورية الرومانية ضد غزوات

---

(١) د / صالح محمد محمود بدر الدين، التحكيم في منازعات الحدود الدولية: دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٥٢ .

(٢) د / أبو الخير أحمد عطية، الحدود الدولية ودورها في حماية إقليم الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١ ، ص١٠ .

(٣) د / عمر أبو بكر باخشب، (تسوية الخلافات الحدودية بين إمارتي دبى والشارقة من خلال التحكيم- دراسة قانونية طبقاً لقواعد القانون الدولي)، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة ٢٨، جامعة الكويت، سنة ٢٠٠٤، ص١٢٤ .